انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على الهيكل الاقتصادي في المجر*

أ. د. نوري عبد الرسول الخاقاني طالب الدكتوراه: علي خضير كريم
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

تاريخ استلام البحث: 2014/9/30 تاريخ قبول النشر: 2014/12/2

المستخلص:

في خضم الجدل القائم في الأوساط الاقتصادية سواء أكان على الصعيد المحلي أم على المستوى الدولي بخصوص النتائج السلبية والايجابية لسياسة تحرير التجارة الخارجية وما جاء موضوع البحث ليبرز جانبا من تجربة بلدٍ كان وما زال يعدّ أنموذجا في وسط أوربا، إلا وهو المجر. لقد التحق المجر بالنظام التجاري العالمي الجديد منذ انبثاق منظمة التجارة العالمية (WTO) عام (1995)، وارثا العديد من مواطن القوة، فضلا عن مواطن الضعف الاقتصادي في ظل نظام عالمي ذي قطبين، مع إن المجر يعد بلدا يمتلك إمكانات اقتصادية لا بأس بها مقارنة بمحيطه الأوربي، إلا أن قطاعاته الاقتصادية وخاصة الرئيسة منها قد تعرضت إلى تحديات حقيقية أفرزت تراجعا على مستوى نمو معدلات اغلب المؤشرات الاقتصادية المكونة للهيكل القطاعي من جراء تبني سياسة تحرير التجارة الخارجة، وبغض النظر أكان خيار تبني هذه السياسة حتميا أم دون ذلك، فان محاولات متخذي القرار في الخروج بأقل الخسائر من هذه التجربة تستحق الإشادة، فقد سعى القائمين على تطبيق هذه السياسة أكانوا سياسيين أم اقتصاديين تهيئة مناخا يتلاءم مع هذه التجربة، من تعويض للأسواق التي خسرها المجر (أوربا الشرقية والاتحاد الروسي) بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي، فضلا عن تنمية القاعدة الإنتاجية وجعلها أكثر مرونة وتنافسية، فكانت تجربة اقل ما يقال عنها أنها تناسب هذا البلد في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

The impact of the Foreign policy of trade liberalization on the economic structure in Hungary

Prof. PhD. Nouri A. Al-Khaqani & PhD. student: Ali Kh. Karеam
College of Administration and Economics / University of Kufa

Abstract

In the midst of the controversy in economic circles, whether at the local level or at the international level about the negative and positive foreign policy of trade liberalization and the results, came to the subject of research highlights aside from the experience of countries was and still is a model in the middle of Europe, but which Hungary. Hungary has joined the new global trading system since the emergence of the World Trade Organization (WTO) in (1995), and the legacy of many of the weaknesses as well as strengths of the economic under a global system bipolar, with that Hungary is a country has economic potential does Not too bad, compared with its surroundings EU, but the sectors of economic and especially the major ones have been exposed to the real challenges spawned a retreat at the level of the growth rates of most of the economic indicators constituting the structure of the sector as a result of the adoption of Liberalization of foreign trade policy and regardless of whether the option of adopting this policy is inevitable or without it, the attempts to

* بحث مستل من أطروحة دكتوراه " انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على هيكل القطاعات الرئيسة في بلدان مختارة مع إشارة خاصة بالعراق" لطالب الدكتوراه " علي خضير كريم "

decision makers out with minimal losses from this experience commendable, it sought those in charge of the application of this policy, be they politicians or economists create an environment consistent with this experience, to compensate for the markets which they lost Hungary (Eastern Europe and the Russian Federation) to join the European Union, as well as the development of the productive base and make it more flexible and competitive, the experience was less than what is being said about this country, they fit in the light of the new global economic order.

المقدمة:

يتفق كثيرون على إن وصف ظاهرة اقتصادية معينة من خلال الفروض النظرية قد لا يتطابق مع حقيقة هذه الظاهرة على الأرض، فهناك دائما فجوة بين ما يقال وما هو حاصل فعلا، فمثلا لو تم دراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على مؤشرات هيكل قطاع معين متوسمين من الدراسات النظرية أن توضح لنا الرابط بين سياسة تحرير التجارة وبين نمو هذا القطاع عبر استخدام استراتيجيات معينة، فسوف تعاني نتائج التحليل بالتأكيد من أوجه قصور، مما يجعل مخرجات التحليل ضعيفة، فمن غير الممكن أن تكون النتائج العملية لسياسة تحرير التجارة دقيقة إذا كانت الإصلاحات بهذا الاتجاه بعيدة المدى، ذلك إن طول الخطة يجعل من التنبؤ بالنتائج أمراً صعباً، هنا تجدر الإشارة الى انه على الرغم من إن تحرير التجارة قد لا يرتبط بشكل مباشر بالتغيرات الهيكلية للقطاعات الرئيسة التي تتزامن مع تبني سياسة تحرير التجارة، إلا انه بالمقابل لم يكن التعرف على هذه التغيرات على أنها عائق، على اعتبار إن الانفتاح يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار وجلب أفضل المعلومات والتكنولوجيا الجديدة، مما يسهم في تعزيز النمو، ولكن يجب أن يكون مصحوبا بسياسات تكميلية مناسبة مثل تحسين التعليم وتهيئة بنية تحتية واستقرار نسبي لسياسات الاقتصاد الكلي، لتسفر عن نتائج قوية للنمو ويكون الأثر فعالا.

لقد ركز البحث على اثر تحرير التجارة الخارجية على الهيكل الاقتصادي بشكل عام والهيكل القطاعي بشكل خاص من خلال دراسة تجربة المجر بتحرير تجارتها الخارجية، التي أخذت بالحسبان الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإمكانيات المتوفرة ومدى تقبلها لسياسة تحرير التجارة ودرجة استجابة هياكلها للتغيير، إن اثر سياسة تحرير التجارة على الهيكل القطاعي للمجر بدا واضحا في كافة المؤشرات الاقتصادية المكونة للهيكل القطاعي وبالتحديد معدلات النمو السنوية مقارنة بالمدة التي سبقت تبني هذه السياسة في هذا البلد، وقد عزت الدراسة هذه النتائج نسبيا إلى مدى النجاح في اختيار أسلوب وزمان ومكان تطبيق هذه السياسة، فضلا عن عدم تزامن حالات استثنائية مرت على المجر خلال مدة تبني الانفتاح (حروب أهلية أو إقليمية، كوارث طبيعية، عدم استقرار سياسي أو امني، التخصص في انتاج سلعة رئيسة في تكوين (GDP) قد انخفض سعرها، ....الخ).

هدف البحث:

محاولة الاستدلال على اثر تحرير التجارة على المؤشرات الاقتصادية المكونة للهيكل القطاعي للقطاعات الرئيسة في المجر إثناء تبني هذه السياسة كتجربة جديدة (غير مسبوقة في المجر)، ولبلد يمتلك الكثير من الإمكانات الاقتصادية (قاعدة إنتاجية كبيرة ومتنوعة) .

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في مدى إمكانية الاستفادة من التجربة المجرية ومحاولة تطبيق الجوانب الايجابية لهذه التجربة في تجارب بعض البلدان النامية ومنها العراق الذي يمتلك بعض المشتركات مع الاقتصاد المجري مثل: ان تجربة تحرير التجارة جديدة وغير مسبوقة على البلدين، ناهيك عن الإمكانات الاقتصادية (الموارد) التي يمتلكها كلا البلدين، وبالتالي توافر إمكانية عالية لتخطي النتائج السلبية لهذه السياسة (تحرير التجارة).

فرضية البحث:

نظرا لإنّ تجربة تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية في المجر هي تجربة جديدة، فان جانبها السلبي سيطغى على النواحي الايجابية، وسيشكل عامل ضغط على الهياكل القطاعية باتجاه يدفعها نحو التراجع في معدلات نمو أغلب المؤشرات الاقتصادية مقارنة بالمدة التي سبقت هذه التجربة.

مشكلة البحث:

تعود المشكلة التي يسعى البحث لتحليلها إلى:

ان التجربة الجديدة لأي بلد في مجال تطبيق سياسات تطبيق التجارة الخارجية قد تفرز العديد من التحديات على مستوى معدلات نمو اغلب المؤشرات الاقتصادية المكونة للهيكل القطاعي للقطاعات الرئيسة، مسلمين بحقيقة مفادها أن لهذه السياسة جانب سلبي يترافق مع جانبها الايجابي.

هيكلية البحث:

بهدف البرهنة على فرضية البحث ومناقشة مشكلة البحث سيتم تقسيم البحث إلى الفقرات الآتية:

المبحث الأول: الهيكل القطاعي وآليات تحليله في المجر.

أولاً: مفهوم الهيكل الاقتصادي.

ثانياً: آلية دراسة تحليل الهيكل القطاعي.

المبحث الثاني: المجر: واقع الهيكل القطاعي ما قبل تحرير التجارة الخارجية.

أولاً: التعريف بالاقتصاد المجري.

ثانيا : تحليل الهيكل القطاعي قبل تحرير التجارة.

المبحث الثالث: تحليل الهيكل القطاعي في المجر بعد تحرير التجارة.

أولاً- هيكل القطاع الصناعي.

ثانيا - هيكل القطاع الزراعي.

ثالثا- هيكل القطاع الخدمي.

المبحث الرابع: تقييم مرحلة تبني سياسة تحرير التجارة في المجر.

فضلا عن عدد من الاستنتاجات والتوصيات ومجموعة من المصادر.

المبحث الأول
الهيكل القطاعي وآليات تحليله في المجر

أولاً: مفهوم الهيكل الاقتصادي

مع تعدد مفاهيم الهيكل الاقتصادي تبعا لارتباطه بطبيعة الهدف أو الغرض المراد دراسة الهيكل الاقتصادي لأجله، إلا إن علماء الاقتصاد شبه مجمعين على إن الهيكل الاقتصادي هو "مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي تميّز كياناً اقتصادياً في مكان معيّن وزمن معيّن"، وتشير هذه النسب إلى الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكوّنة للبنية الاقتصادية مثل نسب الأجور والأرباح في الدخل، ونسب ناتج القطاع الزراعي، الصناعي والخدمي، في الناتج المحلّي، وأما العلاقات فتؤشّر الشكل الذي تنتظم أو تمتزج فيه هذه العناصر معاً مُشكِلةً الكيان أو الهيكل الاقتصادي، ومن أمثلة هذه العلاقات علاقات الدخل والاستهلاك أو الاستثمار والدخل القومي،[1] ويتكوّن الهيكل الاقتصادي لبلد ما من عدد من البنى أو الهياكل الفرعية (القطاعية)، والتي من خلالها يمكن استيضاح مسار التطوّر في ذلك الجانب من جوانب الاقتصاد القومي وإمكانية التعرّف على أوجه الخلل فيه، فمثلا يعرف الهيكل الصناعي (شأنه في ذلك شأن القطاعات الأخرى) على انه "كافة النسب والعلاقات بين الفروع الإنتاجية والعناصر والوحدات ومكافآت عناصر الإنتاج والقطاع المحلي والخارجي"[2]، إذ يمكن تحليل هيكل القطاع

1 - د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة، القاهرة، 1966، ص122. عن: محمد موسى خليل، الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية ومدى معالجتها بالتنمية التكاملية العربية، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، 2004 ،ص8 .

2 - د. مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2005 ، ص88.

الصناعي على أساس تقسيم الصناعات إلى استخراجية وتحويلية، فالأولى (لا يمارس تأثير ميكانيكي أو كيماوي على المادة الخام المستخرجة كنشاط المقالع، استخراج النفط، استخراج المعادن،...الخ)، أما الثانية (الصناعات التي تعالج المواد الخام التي تستخرجها من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منها مثل صناعات الحديد والصلب، الصناعات الكيماوية، الصناعات الغذائية ...الخ)، أو يمكن تحليل الهيكل الصناعي على أساس صناعات ثقيلة وصناعات خفيفة، أو يتم التحليل على أساس صناعات كبيرة وصغيرة أو حسب النشاطات التسعة الرئيسة وحسب التصنيف القياسي الدولي للنشاطات الصناعية (ISIC) * (International Standers Industrial Classification) .[1]

سيكون التركيز في هذا البحث على البنية القطاعية، كأن يتم التركيز على بنية القطاع الصناعي، الزراعي، الخدمي، وهذا يعد في حدّ ذاته دراسة لمكونات الإطار العام للبنية الاقتصادية الكليّة، ومن خلال نسب مساهمات تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، ما قبل وجراء تحرير التجارة الخارجية.

ثانياً: آلية دراسة تحليل الهيكل القطاعي

واتساقا مع معطيات البحث بنا حاجة للافتراض، إن عملية إتمام تحرير التجارة للمجر طبقا لآلية تحرير التجارة الخارجية في ظل منظمة التجارة العالمية، أي عند انضمام المجر للمنظمة عام (1995)، بالرغم من إن بعض بلدان العالم المتقدم والنامي قد حررت قطاعها الخارجي قبل ذلك، أي قبل انبثاق منظمة التجارة العالمية، إذ اتبعت بعض البلدان آلية الجات (اتفاقية غير ملزمة وغير رسمية) في التحرير والتي تعد بمثابة الرحم الذي نشأت وانبثقت منه منظمة التجارة العالمية (منظمة عالمية قراراتها ملزمة ورسمية)، فعليهِ سوف يعتمد البحث تاريخ انضمام المجر إلى المنظمة العالمية بشكل رسمي بمثابة تاريخ البدء بإجراءات تحرير التجارة لديه، هذا من جانب، ومن جانب آخر، سيتم التركيز على نسب مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي ما قبل وما بعد تحرير التجارة لهذا البلد، كجزء من مقاربات الهيكل الاقتصادي بشكل عام للمجر، باعتبار إن نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي يشكل الجزء الأكبر من مضمون الهيكل الاقتصادي، فارتفاع أو انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الرئيسة في (GDP) عبر سلسلة زمنية (متزامنة مع سياسة التحرير) يعكس مدى تأثير سياسة التحرير الاقتصادي بشكل عام والتحرير التجاري خصوصا على هيكل القطاعات، كجزء من التأثيرات على الهيكل الاقتصادي، مع إشارة للمقاربات الأخرى كمعدلات نمو دخل الفرد عبر المدة المدروسة والعلاقات بين الفروع الإنتاجية والعناصر والوحدات داخل القطاع الواحد، فضلا عن التغير النسبي في معدلات نمو القطاعات الرئيسة في اقتصاد المجر الذي سوف يعتمد التحليل لتوضيح ما تقدم على أسلوب (ما قبل وما بعد) تبني سياسة تحرير التجارة وعبر سلسلة زمنية لكل مرحلة، لنكون بذلك قد هيئنا الظروف الصحيحة لإجراء مقارنة، نخلص من خلالها الى نتائج موضوعية وحيادية حول مدى استجابة القطاعات الاقتصادية الرئيسة لسياسة تحرير التجارة.

ومن اجل وضوح جوانب التحليل الخاص بالمجر والمتعلق بآثار تحرير التجارة على هيكل القطاعات الرئيسة يمكننا الاستعانة بمؤشر درجة الانفتاح (الانكشاف التجاري)*، الذي يعبر عن درجة التعامل والارتباط مع العالم الخارجي، وهو تعبير عن درجة التحرر، إذ يعد هذا المؤشر محوراً رئيساً من محاور تحليل هيكل القطاعات الاقتصادية من خلال مقارنة درجة التحرر ما قبل وما بعد تبني سياسة تحرير التجارة، فإذا اتجه هذا المؤشر نحو الارتفاع فهذا يؤكد زيادة انفتاح البلد

- * (ISIC) يعد من اكبر التصنيفات شيوعا واستخداما في الإحصاءات الدولية والذي وضعته الدوائر الإحصائية للأمم المتحدة، وهي (صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبوغ، المنتوجات والملبوسات والصناعات الجلدية، الخشب ومنتجاته كالأثاث، صناعة الورق والطباعة والنشر، صناعة الكيمياويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري، صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية، صناعة المنتجات المعدنية الرئيسية، صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات، الصناعات التحويلية الأخرى) **انظر**: د. مدحت القريشي، نفس المصدر، ص91.

1 - د. مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي ، مصدر سابق ، ص90

على الخارج، والعكس صحيح، مع مقارنة نتيجة المؤشر أعلاه مع نسب مساهمات القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي للمدة الزمنية نفسها، وهكذا يتضح (نسبياً) حجم انعكاس تحرير التجارة الخارجية على هيكل القطاعات الاقتصادية للبلد المعني بالدراسة.

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد البلد وبشكل كبير على العالم الخارجي.[1]

إن درجة التحرر (الانكشاف التجاري) هو جزء من مفهوم أوسع متمثل بالانكشاف الاقتصادي، الذي يعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي لأي بلد، إذ يضم عدة مؤشرات جزئية منها:[2]

- درجة الانكشاف المالي (حجم التحويل الأجنبي والمعونات والمديونية الخارجية وقيمتها إلى الناتج المحلي الإجمالي).
- درجة الانكشاف التجاري (النسبة بين إجمالي التجارة الخارجية (استيراد، صادرات) إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- يمكن التعبير عنه بالنسبة الكائنة بين إجمالي الدين الخارجي وقيمة الناتج المحلي الإجمالي أو النسبة بين إجمالي خدمة هذا الدين وبين الصادرات السنوية أو العلاقة بين الدولة وبين المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي.

وبقدر ما يتعلق الأمر بموضوع البحث سنتناول هنا الانكشاف التجاري والذي يعبر عن النسبة الكائنة بين إجمالي التجارة (صادرات، واردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني

المجر: واقع الهيكل القطاعي ما قبل تحرير التجارة الخارجية

أولاً: التعريف بالاقتصاد المجري

هو بلد أوربي يقع في وسط أوروبا، عاصمته بودابست، يحده شمالاً سلوفاكيا ويبلغ طول الحدود حوالي (515) كم، ويحد أوكرانيا بـ (103) كم في الشمال الشرقي، ويحد رومانيا بـ (443) كم من الشرق، ومن الجنوب يحد كرواتيا بـ (329) كم، كما يحد كل من صربيا وسلوفينيا بـ (102) كم، كما يحد النمسا بـ (336) كم من الغرب، المجر بلدٌ محصورٌ لا يملك منفذا على البحر، وتحيط به اليابسة من كل الجهات. تغطي الأراضي المجرية مساحة (93,303) كم²، وتتأثر بمناخ قاري، مما يجعلها تحل في المرتبة (109) الأكبر مساحة في العالم، حسب إحصاء مايو (2010) فإن عدد سكان المجر حوالي (10,005,000) نسمة، فتحل المجر في المرتبة 83 الأكثر تعدادًا سكانيًا في العالم، تبلغ الكثافة السكانية في المجر حوالي (107,7)/كم^2 مما يجعلها في المرتبة (94) الأعلى كثافة سكانية في العالم، بعد سقوط الشيوعية عام (1989) تحولت المجر إلى جمهورية ديمقراطية، إذ اتبعت سياسة اقتصادية حرة تشابه مثيلاتها في دول غرب أوروبا، يسهم القطاع الخاص بحوالي (80)% من الناتج القومي العام للبلاد، تذهب حوالي ثلث الاستثمارات الأجنبية الإجمالية لمنطقة وسط أوروبا للمجر وحدها ،إذ بلغت الاستثمارات الأجنبية في البلاد ما نسبته (23) مليار دولار أمريكي منذ الانفتاح الاقتصادي عام (1989)، انضمت إلى

---

*- يبين الأهمية النسبية للتجارة الخارجية ، درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه ب هاو درجة انفتاحه عليه، يعبر عنه رياضيا (درجة الانفتاح = إجمالي الصادرات + إجمالي الواردات / الناتج المحلي الإجمالي). عن: خالد محمد السواعي، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، اربد – الأردن ، 2009 ، ص283 .

[1] - د. عمر بن فيحان المرزوقي ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ، مكتبة الرشيد ، بغداد ، 2005 ، ص16.

[2] - د. حيان احمد سلمان، مؤشر الانكشاف التجاري، بحث منشور في مؤسسة الوحدة للصحافة، سوريا، 2002، ص2 .

منظمة التجارة العالمية عام (1995)، وهي عضو في الناتو والاتحاد الأوروبي منذ عام (2004).[1]

يعد اندماج اقتصادات بلدان أوربا الشرقية في النظام التجاري العالمي من المهام الصعبة التي تواجه هذه البلدان، إذ إن الوثوق بالنظام التجاري والمدفوعات في بلدان أوربا الشرقية، يمثل شرطا مسبقا لمشاركة أكثر فاعلية في التجارة مع بقية العالم، فضلا عن نوعية وسرعة الإصلاحات الاقتصادية الداخلية التي تعد إجراءات حاسمة في استخلاص هذه الاقتصادات في صلب النظام التجاري المتعدد الأطراف، فبعد عام (1991) أي بعد أن كانت الدولة محتكرة للتجارة الخارجية، قامت هذه البلدان بخطوات باتجاه تحرير تجارتها الخارجية بالرغم من اختلاف مدى وسرعة هذه الإجراءات لكل بلد من هذه البلدان، فرافق ذلك انخفاض كبير بقيود الحصص (القيود الكمية) على الواردات وكذلك دعم الصادرات وترتيبات إصدار تراخيص التصدير، فكانت نسبة تحرير الواردات ما يقارب (75-80)% لعموم أوربا الشرقية، و كانت المجر، بولندا، جمهورية التشيك في مقدمة هذه البلدان.[2]

لقد ساعدت التغيرات السياسية التي شهدتها بلدان أوربا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي على تعزيز وتحسين العلاقات الاقتصادية بين هذه البلدان والمفوضية الأوروبية، وليس لأغلب هذه البلدان وفي مقدمتها المجر من بدائل سوى تعزيز هذه العلاقات لما لها من ميزات اقتصادية وتجارية مع الاتحاد الأوربي في مجالات الزراعة والصناعة والتعريفات الكمركية والحواجز غير الكمركية.[3]

خلال عام (1990-1992) أُعتُبِرَ الاقتصاد المجري الأفضل أداءً على مستوى الاقتصاد الكلي من بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في شرق أوربا، إذ كانت توقعات المحللين إن اقتصاد المجر الأقرب احتمالاً إلى التحول إلى اقتصاد السوق، ولكن عام (1993) أصبح الأداء الاقتصادي مخيبا للآمال في مجال السياسة الاقتصادية لهذا البلد والأداء الاقتصادي بشكل عام، إذ يمكن القول إن عملية التحول إلى اقتصاد السوق عملية صعبة ولها تكاليف اقتصادية واجتماعية ثقيلة، بالرغم من تحقيق نجاحات مؤقتة وطويلة النكسات، وهذا لا يعني إن من دون التحول سيكون البلد أفضل حالا، بل يعني عدم وجود أسباب قوية للحكم على استراتيجية واضحة يتبعها البلد المعني.

تمثل عملية انتقال المجر إلى اقتصاد السوق حالة خاصة ضمن حالات تحول بلدان أوربا الشرقية وذلك لعدة أسباب منها: إن الحكومة المنتخبة الديمقراطية قد ورثت اقتصادا مستقرا نسبيا، على الأقل مقارنةً مع بلدان أخرى في المنطقة، فضلا عن الإصلاحات المحلية السابقة والتوازن على مستوى الاقتصاد الكلي جعل من الحكومة المنتخبة تستبعد العلاج بالصدمة كمنهج للتحول الاقتصادي، فضلاً عن إن الحكومة المنتخبة قد ورثت ديونا ضخمة بشكل غير عادي، ولكن بالمقابل ورثت الجدارة الائتمانية، أي بلداً ملتزماً في جميع الأوقات في خدمة دينه الخارجي، مما جعل هذا البلد أكثر اندماجا في الاقتصاد الدولي من باقي بلدان أوربا الوسطى والشرقية (CEE)، يظهر ذلك من خلال حصة اكبر من التجارة في المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (OCED)، وكذلك من حقيقة إن المجر كانت الأولى من بين بلدان أوربا الوسطى الشرقية لإطلاق برامج تحرير التجارة في عام (1989).[4]

1 - الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، المجر، www.ar wilkipedia.org

2-Jaleel Ahmad and Jing Yang, trade liberalization in eastern European and the prospected of their international the world trading system, Concordia University, www.cesifo-group.deDocCIDLWP16.

3- ALFRED TOVIAS, Hungary's Export Prospects In the EC Market, Open economic review journal, Volume 3 Issue 2, Netherland, 1992, P.181-202.

4- Gábor Oblath&Ákos Valentinyi, Macroeconomic Policy, Liberalization and Transition: Hungary's Case, Center for Social & Economic Research, Warsaw, 1993, P. 3-4.

ثانيا: تحليل الهيكل القطاعي قبل تحرير التجارة

بهدف توضيح آثار سياسات تحرير التجارة، سواء كانت النتائج ناجعة في تحفيز القطاعات الاقتصادية في المجر لمساهمة اكبر في الناتج المحلي الإجمالي، ام لا، تم اعتماد عدة مقاربات اقتصادية لتوضيح ما لهذه السياسة وما عليها، منها مؤشر معدل النمو السنوي في (GDP)، مؤشر درجة الانفتاح للخارج ومدى الارتباط بالاقتصاد العالمي عبر التجارة، مؤشر معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد، فضلا عن محاولة تعميق الفكرة وتعزيز النتائج التي قد يتوصل اليها الباحث سيتم تناول مؤشر مساهمة القيمة المضافة (هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة) في (GDP) والذي يعد انعكاسا لمساهمة ناتج القطاعات في الناتج، كل هذه المؤشرات تشكل الجزء الأعظم من مكونات الهيكل الاقتصادي، لتعكس بالنهاية انعكاس سياسة تحرير التجارة على الهيكل الاقتصادي العام، وبالتالي بيان عمق الأثر على الاقتصاد المجري .

يوضح الجدول (1) والشكل (1) المكونات الرئيسة لهيكل القطاعات (الصناعة والزراعة والخدمات) الاقتصادية في المجر، (نسبة المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة مساهمة القيمة المضافة لكل قطاع في (GDP))، نسبة التغير السنوي في معدلات نمو دخل الفرد، فضلا عن درجة تحرر (انكشاف) اقتصاد المجر على العالم عبر التجارة الخارجية مستعينين بقيمة الصادرات والاستيرادات الإجمالية للمدة (1980-1990)، أي قبل تبني سياسة تحرير التجارة بشكل رسمي. إذ يشير الجدول أدناه إلى إن قيم الناتج المحلي الإجمالي أخذت بالارتفاع بمعدلات نمو سنوية متصاعدة بشكل عام خلال المدة (1980-1990)، فقد كانت النسبة عام (1981) هي (8%) وارتفعت إلى (21%) عام (1990)، كما في الشكل البياني (1) [أ].

فيما أوضح مؤشر معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد في المجر اتجاها تصاعديا بشكل عام وبمعدلات نمو متزايدة عبر السلسلة الزمنية (1980-1990)، فقد كانت هذه النسبة عام (1981) (8%) لترتفع عام (1990) إلى (22%)، الشكل (1)[ب]، فضلا عن إن متوسط معدل النمو في دخل الفرد للمدة عينها بلغ(11,72)* .

والملفت في الأمر إن هذا ترافق مع انخفاض ملحوظ في مؤشر درجة التحرر (درجة الانفتاح على العالم) وعبر المدة المدروسة عينها، فقد كانت درجة التحرر عام (1980) هي (76%)، لتنخفض عام (1988) إلى (66%) والى (54%) عام (1990) ، والشكل البياني (1) [ج] يعبر عن ذلك. في حين يظهر الجدول أدناه والشكل البياني (1) [د] وبشكل جلي ارتفاع أهمية قطاع الخدمات على حساب قطاع الصناعة والزراعة خلال المدة (1980-1990) في مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في تكوين (GDP)، مع تراجع ملحوظ بمساهمة القطاعين الصناعي والزراعي بقيمتهما المضافة في الناتج المحلي الإجمالي (وهذا يعكس تراجع الإنتاج السلعي لصالح الإنتاج الخدمي)، إذ ارتفعت حصة قطاع الخدمات من القيمة المضافة في (GDP) من (36% إلى 40% ثم 46%) في الأعوام (1980، 1988، 1990) على التوالي، قابلها انخفاض نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1980، 1988، 1990) من (47، 43، 39) على التوالي، وقد كان متوسط المساهمة لقطاع الصناعة من القيمة المضافة في تكوين الناتج هو (45%)، وللقطاع الزراعي (18%) .

من خلال معطيات الجدول (1) نستطيع القول إن انخفاض نسبة درجات التحرر كان مترافقا ومتزامنا مع الارتفاع الملحوظ في معدل النمو السنوي في الناتج فضلا عن ارتفاع معدلات النمو السنوي في الدخل وبمعدلات متزايدة أيضاً، وهذا بالتأكيد نتيجة ارتفاع مساهمة القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي (بالرغم من الانخفاض النسبي في مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة

---

* – تم استخراجه من قبل الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول (1) وبالصيغة الرياضية التالية :-
متوسط معدل التغير السنوي = (مقدار النسبة الحالية – مقدار النسبة السابقة / مقدار النسبة السابقة) *100
ثم مجموع المعدلات للسلسلة الزمنية / عدد السنوات .

والتعويض في قطاع الخدمات)، هذا يفسر نسبيا إن اثر انخفاض نسبة درجة الانفتاح التجاري على العالم في المدة (1980-1990) كان ايجابيا على اقتصاد المجر.

وتجدر الاشارة إلى إن المجر ظلت تمارس خلال هذه المدة الانتقائية فيما يخص سياستها التجارية، فهي تخفض الرسوم الكمركية أو القيود التجارية على بعض المستوردات (مواد الأولية، سلع ذات تقنية عالية، كل ما من شانه تطوير وحماية ناتج الصناعات المحلية)، فضلا عن دعم واختيار اتجاهات التصدير، هذا كان متاحا لها قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

جدول (1) مؤشرات الاقتصاد المجري قبل تحرير التجارة

(مليار فورينت* ، % ، أسعار جارية)

السنة	قيمة إجمالي الصادرات	قيمة إجمالي الاستيراد	GDP الكلي	نسبة التغير السنوي في GDP (معدل النمو)	نسبة الصادرات والواردات/GDP (درجة التحرر)	متوسط دخل الفرد (ألف فورينت)	معدل نمو دخل الفرد(%)	نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي /GDP	نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي/GDP	نسبة القيمة المضافة للقطاع الخدمي/GDP
1980	265	285	721	/	76	67	--	47	19	34
1981	286	301	780	8	75	73	8	47	19	33
1982	301	300	848	9	70	79	9	47	20	33
1983	339	327	896	6	74	82	6	47	19	34
1984	379	357	979	9	74	92	9	47	19	34
1985	410	395	1034	6	77	97	6	47	18	35
1986	406	425	1089	5	76	103	5	45	18	36
1987	433	444	1226	13	71	117	13	46	17	37
1988	492	461	1441	18	66	137	18	43	17	40
1989	571	524	1723	20	63	165	20	43	16	41
1990	604	545	2089	21	54	201	22	39	15	46

* تم تقريب جميع القيم والنسب

*- (فورينت) العملة المجرية الرسمية . 1 فورينت مجري = 0,00044 دولار أمريكي : 1 دولار أمريكي = 220,069 فورينت مجري

المصدر : تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :-

- International Monetary Fund , Statistical.
- Hungarian center Statistical Office (HCSO).
- National Bank Of Hungary , annual Report , 1980 .
- Hungarian Statistical Yearbook of industries, 1990 .
- Central for Cooperation With European Economic In Transition , (OECD) Economic Surreys , Hungary , (OECD) France , 1991, P.187, 188 , 144, 1

شكل (1) بعض المؤشرات الخاصة بالقطاعات الرئيسة للمجر للمدة (1980-1990)

أ

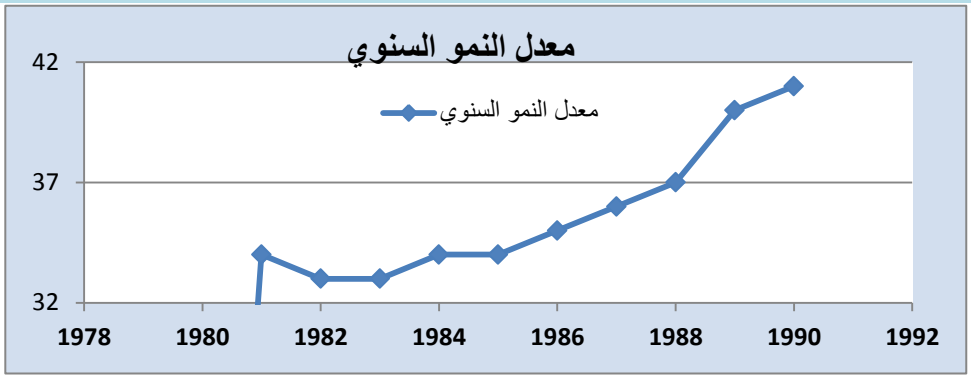

ب

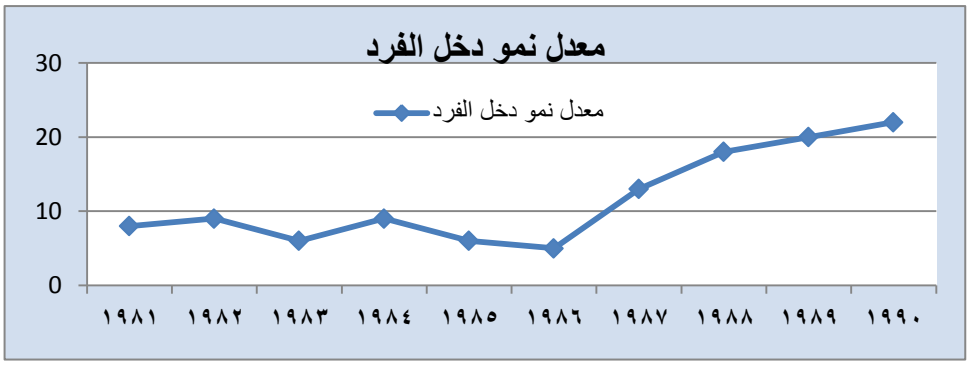

ج

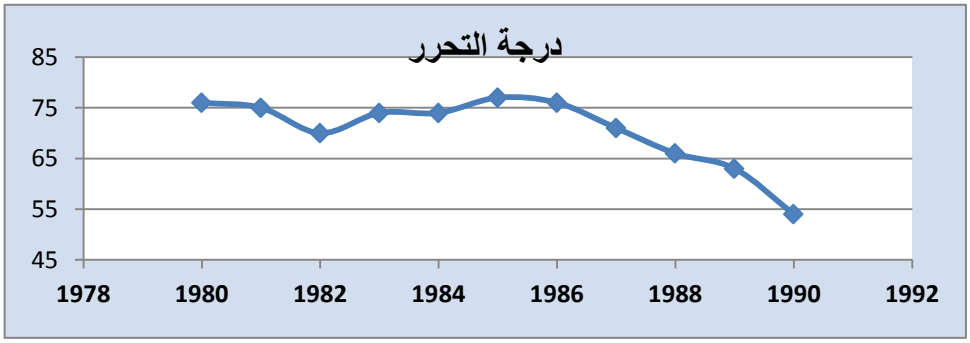

د

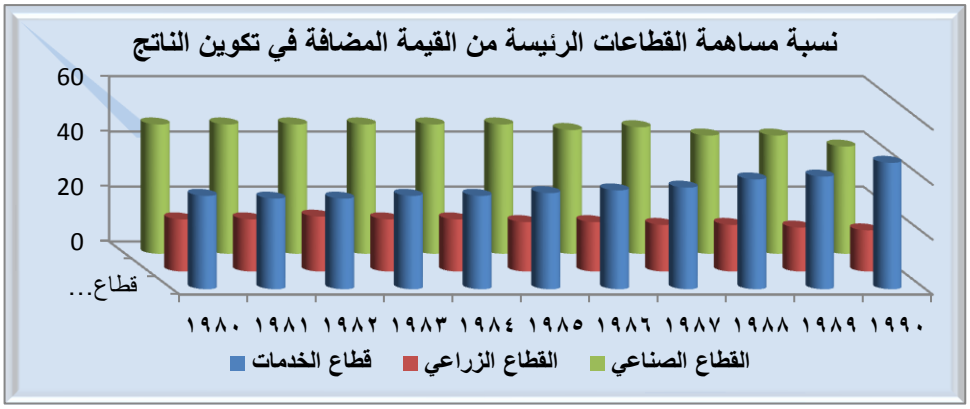

المصدر : بيانات الجدول (1) .

المبحث الثالث

تحليل الهيكل القطاعي في المجر بعد تحرير التجارة

سعياً وراء استخلاص نتائج المقارنة المتعلقة بالتغيرات الهيكلية للقطاعات الرئيسة في الاقتصاد المجري إثر تحرير التجارة الخارجية وفقاً لأسلوب (ما قبل وما بعد) واستكمالاً لما تقدم من تحليل، سوف نستعرض هياكل القطاعات الرئيسة في المجر ما بعد تبني سياسة تحرير التجارة أي للمدة

(2013-1995)، مستخدمين مؤشرات هيكل القطاعات الاقتصادية نفسها التي تم التطرق لها في المدة الزمنية (1980-1990) التي عدت مرحلة ما قبل تحرير التجارة في المجر.

يشير الجدول (2) والشكل البياني (2)[أ] إلى إن قيم الناتج المحلي الإجمالي أخذت بالارتفاع النسبي ولكن بمعدلات نمو سنوية متناقصة وبشكل ملحوظ خلال المدة (1995-2013)، إذ بلغ في الأعوام (1995-2000 - 2005 - 2012) نسب مقدارها (22% ، 15% ،7% ، 3%) على التوالي، في حين كان مؤشر درجة الانفتاح يتجه صعوداً وبشكل ملفت نتيجة تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية وعبر آلية (WTO) ولنفس المدة، فقد بلغت نسب هذا المؤشر في الأعوام (1995، 2000، 2006، 2013) ما مقداره (90%، 154%، 156%، 184%) على التوالي، الشكل (2)[ب]، فيما دلت بيانات الجدول أدناه والشكل البياني (2)[ج] إن حجم متوسط دخل الفرد قد تصاعد عبر السلسلة الزمنية المدروسة ولكن بمعدلات متناقصة، فقد كانت هذه المعدلات في الأعوام (1996، 2000، 2005، 2013) هي (23%، 11%، 7%، 4%)على التوالي وبمتوسط معدل تغير سنوي بلغ (8%)، فيما كان واقع هيكل القطاعات للمدة (1995-2012) كما يأتي:

أولاً - هيكل القطاع الصناعي:

حافظ القطاع الصناعي للمجر على معدل مساهمة ثابت نسبيا في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990-2012)، إذ بلغت نسبة مساهمة ناتج القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1995 ، 2001 ، 2005 ، 2012) ما مقداره (21% ، 22% ، 23 % ، 22%) على التوالي، إي إن متوسط المساهمة في الناتج بصورة عامة لا تتجاوز (23% للمدة المدروسة)، هذا يجعل المعدل السنوي لنمو القطاع الصناعي ثابتا أيضا في ظل تحرير التجارة.[1]

كما تشير بيانات الجدول (2) والرسم البياني (2)[د] إلى إن نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي منذ المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي اتسمت بالتواضع والثبات النسبي بشكل عام خلال المدة (1995-2013)، إذ بلغت نسبة هذه المساهمة في عام (1995) ما مقداره (29%) واستمرت النسبة على هذا النحو (مع زيادة أو نقصان بمقدار 1%) لغاية عام (2013) أذ كان متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في (GDP) هي (31%) أي بزيادة مقدارها (2%) خلال (18) عاماً كما في الشكل البياني [د]، نستنتج من ذلك إن القطاع الصناعي في المجر لم يشهد أي تطور في أداءه للمدة ما بعد تحرير التجارة، أي إن سياسة التحرير لم تكن حافزا فعليا لتحسين أداء القطاع الصناعي.

ثانيا - هيكل القطاع الزراعي:

لقد شهد هذا القطاع تراجعا شديداً بما يخص مؤشر مساهمة الناتج الزراعي في (GDP) للمدة (1995-2012)، فقد كانت نسبة مساهمة ناتج هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في المجر للأعوام (1995، 2000، 2005، 2013) هي (7%، 5%، 4%، 4%) على التوالي.[2]، كما يوضح الجدول (2) والشكل البياني (2)[د] أداء القطاع الزراعي في المجر وعلى صعيد مؤشر مساهمة هذا القطاع بالقيمة المضافة في تكوين (GDP) للمدة (1995-2012)، وهذا ينسحب إلى متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع من القيمة المضافة في تكوين الناتج الذي بلغ (5%) للمدة أعلاه، ليس هذا فحسب بل تشير بيانات الجدول (2) إن هذا القطاع قد تضاءلت أهميته النسبية في الهيكل الاقتصادي، لحساب قطاع الخدمات بالدرجة الأولى والقطاع الصناعي بالدرجة الثانية، فقد كانت حصة القيمة المضافة للقطاع الزراعي لتكوين الناتج المحلي الإجمالي في العام (1995) هي (8%) وانخفضت إلى (5%) في العام (2002) وواصلت هذه النسبة الانخفاض حتى وصلت إلى (4%) في العام (2012)، إن ما تقدم من استعراض للبيانات الخاصة بالقطاع الزراعي خلال المدة أعلاه، له دلالات توضح ولو نسبيا بان هيكل القطاع الزراعي شهد تراجعا على مستوى اغلب المؤشرات المدروسة للمدة ما بعد تحرير التجارة في المجر.

1- Hungarian center Statistical Office (HCSO), national account, the Production Of (GDP), Budapest, Years and different pages.

2 -Ibid, various page.

ثالثا- هيكل القطاع الخدمي:

كان مؤشر مساهمة ناتج هذا القطاع في (GDP) خلال المدة (ما بعد التحرير) يتجه للارتفاع مقارنة بالقطاعين الزراعي والصناعي فقد بلغت أعوام (1995 - 2005 - 2010) هي (52%، 55%، 56%) على التوالي. [1] الحقيقة التي لا جدال فيها (من خلال بيانات الجدول (2) والشكل البياني (2) هي إن القطاع الخدمي في المجر قد تسنم دور القطاع الاقتصادي القائد للمدة (1995 - 2013) وربما قبل ذلك، بعد أن كان هذا الدور يستحوذ عليه القطاع الصناعي، هذا واضح من خلال مساهمة هذا القطاع بحصته من القيمة المضافة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي منذ عام (1999-2013)، فقد كانت مساهمة هذا القطاع من القيمة المضافة في تكوين (GDP) وللمدة (1999-2005-2012) هي (62%، 66%، 65%) على التوالي، وبالرغم من حصة القيمة المضافة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة المدروسة (ما بعد عملية التحرير) قد اتسمت بالثبات بشكل عام، إلا إن متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع من القيمة المضافة في تكوين الناتج للمدة (1995-2013) قد فاقت مثيلاتها في القطاعين الصناعي والزراعي للمدة عينها.

جدول (2) مؤشرات الاقتصاد المجري بعد تحرير التجارة

السنة	قيمة إجمالي الصادرات	قيمة إجمالي الاستيراد	GDP	نسبة التغير السنوي فيGDP	(درجة التحرر)	متوسط دخل الفرد (ألف فورينت)	معدل نمو متوسط دخل الفرد (%)	نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي/ GDP	نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي/ GDP	نسبة القيمة المضافة للقطاع الخدمي/ GDP
1995	2,589	2,572	5727	--	90	554	--	29	8	63
1996	3,433	3,386	7011	22	97	679	23	31	8	61
1997	4,811	4,705	8691	23	109	843	24	30	7	63
1998	6,348	6,478	10280	18	124	1000	18	32	7	61
1999	7,394	7,682	11443	11	131	1116	11	32	6	62
2000	9,765	10,216	13089	14	152	1280	14	32	6	62
2001	10,872	11,028	15103	15	154	1481	15	31	5	64
2002	10,828	11,145	17119	13	128	1682	13	30	5	65
2003	11,506	12,226	18738	9	126	1847	10	30	4	66
2004	13,090	13,834	20665	10	130	2042	10	31	5	65
2005	14,520	14,984	22018	6	134	2180	7	30	4	66
2006	18,406	18,623	23675	7	156	2349	7	30	4	66
2007	20,139	20,096	24989	5	161	2482	5	30	4	66
2008	21,677	21,556	26543	6	162	2642	6	30	4	68
2009	19,880	18,636	25626	3-	150	2554	3-	30	3	67
2010	22,551	21,049	26513	3	164	2647	3	31	4	65
2011	25,320	23,535	27635	4	176	2767	4	/	/	/
2012	26,551	24,490	28048	1	181	2824	2	31	4	65
2013	27,964	25,634	29114	3	184	2938	4	/	/	/

(مليار فورينت ، % ، أسعار جارية)

*تم تقريب جميع القيم والنسب عدا العمودين (2,3). (/) عدم توفر البيانات .

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :-

- International Monetary Fund , Statistical Appendix , 1998 , P.155.
- International Monetary Fund, World economic outlook , Washington, D.C. , 1996 , P.205.
- Hungarian center Statistical Office (HCSO) , national account , the Production Of (GDP) , Budapest , Years and different pages.
-National Bank Of Hungary , annual Report , 1980 . World Development Indicators , 2012.

1 - Hungarian center Statistical Office (HCSO), Op. cit, various page.

شكل (2) بعض المؤشرات الخاصة بالقطاعات الرئيسة للمجر للمدة (1990-2013)

أ

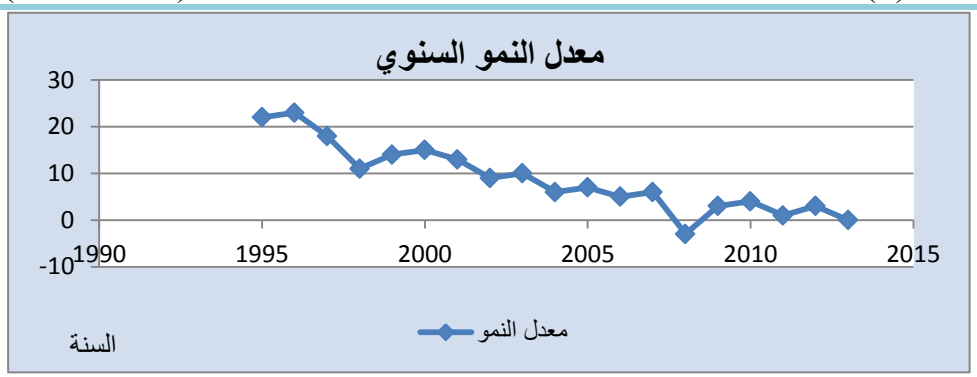

ب

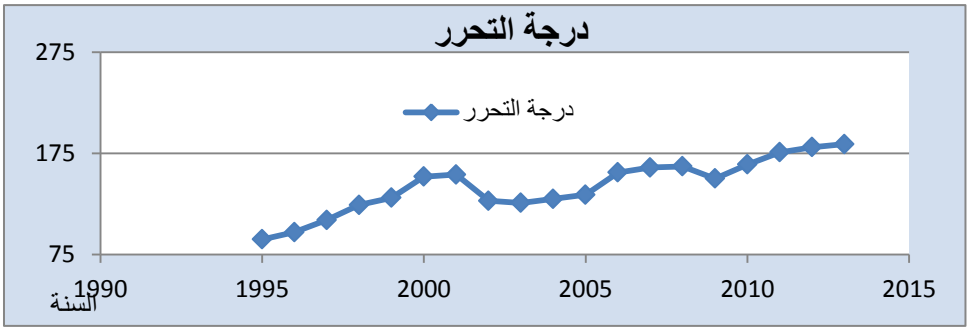

ج

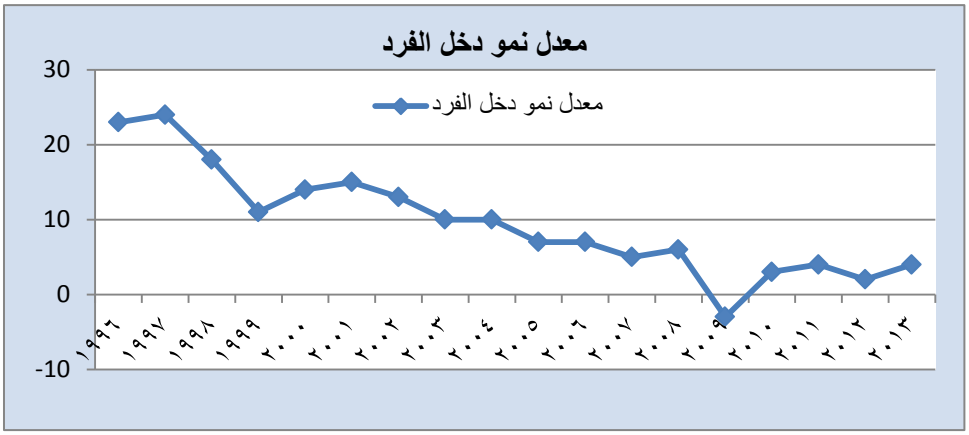

د

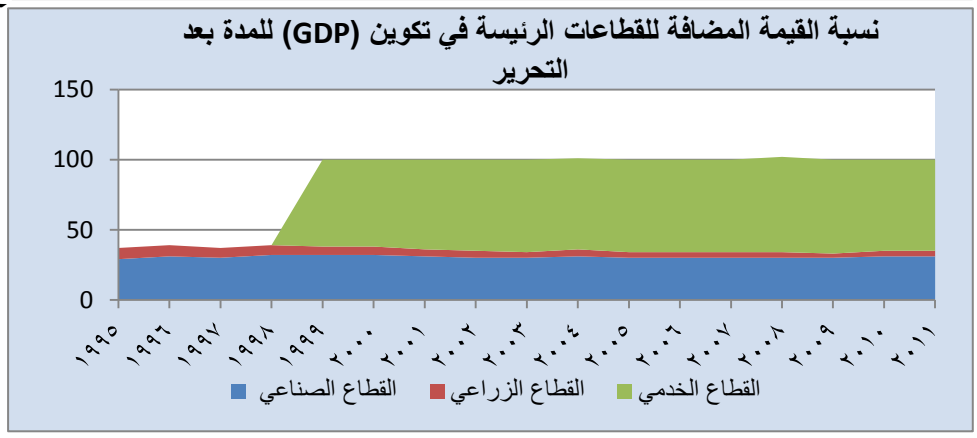

المصدر : بيانات الجدول (2) .

المبحث الرابع
تقييم مرحلة تبني سياسة تحرير التجارة في المجر

بناءا على ما تقدم من تحليل للمدة (ما قبل وما بعد) تحرير التجارة في المجر وعبر المؤشرات الرئيسة المكونة للهيكل القطاعي، ففي المدة ما قبل تحرير التجارة الخارجية وبانخفاض مؤشر درجة التحرر الاقتصادي (الانكشاف التجاري) باعتبار إن العلاقات التجارية للمجر كانت مرتبطة بشكل رئيس بالاتحاد السوفيتي (السابق) والمنظومة الاشتراكية في وسط أوربا، ومع ذلك شهد مؤشر معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا (معدلات متزايدة) وذلك لاعتماد هذا البلد بشكل كبير على تصدير السلع والخدمات النهائية المنتجة محليا، مما يقلل من التسرب من الدخل لغرض الاستيراد، فضلا عن الاستفادة من إيرادات الرسوم الكمركية، فضلا عن ارتفاع حصة القطاع الخدمي من القيمة المضافة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي على حساب القطاعين الصناعي والزراعي، علما إن القطاع الصناعي كان القطاع القائد. إذ بلغ متوسط المساهمة في الناتج من القيمة القطاع (45%) والقطاع الزراعي (18%) ، فيما ارتفع متوسط دخل الفرد حجما وبمعدلات سنوية متزايدة، إذ بلغ نمو المعدل السنوي لدخل الفرد (12%). بالمقابل وللمدة ما بعد تحرير التجارة الخارجية في المجر، قد شهد مؤشر درجة التحرر (الانكشاف التجاري) ارتفاعا باتجاه بلدان أوربا الغربية والعالم، نتيجة انضمام المجر إلى الاتحاد الأوربي والى منظمة التجارة العالمية، وقد شهدت هذه المدة ارتفاع في قيم الناتج المحلي الإجمالي ولكن بمعدلات متناقصة، بسبب انخفاض مساهمة ناتج القطاعات الرئيسة في تكوين الناتج الكلي، فضلا عن فتح أسواق المجر أمام السلع الأجنبية وبشكل كبير تماشيا والتزاما بمقررات (WTO) والاتحاد الأوربي، وترافق ذلك مع انخفاض الإيرادات الكمركية ،فيما اتسمت نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ثباتا نسبيا، وانخفاض نفس النسب بالنسبة للقطاع الزراعي، وارتفاع مساهمة القطاع الخدمي في الناتج الكلي للمدة ما بعد تحرير التجارة في المجر، وكذا الحال بالنسبة لمؤشر القيمة المضافة فقد شهدت ثباتا نسبيا للقطاع الصناعي وانخفاضا في القطاع الزراعي وارتفاعا في القطاع الخدمي، إذ بلغت هذه النسبة للقطاع الصناعي (31%) وللقطاع الزراعي (5%) وهذه النسب تقل عما كانت علية قبل تبني هذه السياسة، أما متوسط دخل الفرد حجما قد ارتفع ولكن بمعدلات نمو سنوية متناقصة، اذ بلغ المتوسط (8%)، وهي نسبة اقل من مما هي عليه قبل تبني سياسة تحرير التجارة.

خلصت الدراسة إلى إن تعزى النتائج إلى تبني سياسة تحرير التجارة في المجر، وما دفعنا الى ذلك هو عدم وجود دلائل تشير إلى حالات استثنائية مرت بالاقتصاد المجري للمدة المدروسة (حروب أهلية أو إقليمية، كوارث طبيعية، عدم استقرار سياسي أو امني، الارتكاز إلى سلعة رئيسة في تكوين (GDP) قد انخفض سعرها، ....الخ)، فضلا عن إن هذه النتائج (التغيرات في هيكل القطاعات الرئيسة) قد تزامنت مع تبني سياسة تحرير التجارة في المجر، وبعابرة أخرى إن التغيرات التي شهدها الهيكل الاقتصادي في المجر وعبر المؤشرات الاقتصادية المدروسة يمكن إن نعزوها نسبيا إلى تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية.

إن الدراسات التي تناولت الوضع الاقتصادي للمجر بعد تبني سياسة تحرير التجارة لا تخلو من مخاوف بشأن ما يؤل إليه الوضع الاقتصادي بعد التحرير في الأمدين القصير والمتوسط، ومن خلال الإجراءات التي ترافقت مع هذه السياسة من تحرير للأسعار والبدء بالخصخصة على الصعيد المحلي، والالتزام بمقررات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتخفيض الرسوم الكمركية وغير الكمركية على الاستيرادات والكف عن دعم الصادرات الزراعية، ومن بعدها الالتزامات التي تفرض على الأعضاء ضمن الاتحاد الأوربي بشان تحرير التجارة بالتحديد، هذه الدراسات قد أكّدت ما توصل إليه الباحث من نتائج بشان هيكل القطاعات بعد تحرير التجارة في المجر، إذ أشارت اغلب هذه الدراسات إلى إن المجر عانت شانها شان بلدان الكتلة الشرقية خسارة كبيرة في كل من أسواق السلع والخدمات، والدعم من الاتحاد السوفيتي (السابق)، وعلى سبيل المثال، فقدت المجر ما يقرب من (70%) من أسواق صادراتها في شرق و وسط أوربا، فقدان الأسواق

الخارجية في المجر ترك (800) ألف شخص عاطلين عن العمل لأن جميع المصانع المربحة قد أغلقت، واسهم انخفاض الصادرات إلى الاتحاد السوفيتي السابق في تقلص الإنتاج الصناعي وبالتالي انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي،[1] وكذا الحال بالنسبة للقطاع الزراعي، انخفضت قيمة الناتج الزراعي الى (70%) حتى عام (1990) وازدادت معدلات الانخفاض لتصل إلى (76%) عام (1999)،[2] وبشكل أكثر تفصيلا فان لسياسة تحرير التجارة اثرين، احدهما ناتج من البيئة المحلية متمثل في تحرير الأسعار والخصخصة، والآخر ناتج من البيئة الدولية المتمثل بالتزامات المجر تجاه منظمة التجارة العالمية فضلا عن الاتحاد الأوربي، كان الأثر الدولي متمثلا في انهيار الاتحاد السوفيتي وتغير اتجاهات الصادرات المجرية نحو أوربا الغربية بعد عملية التحرير، إذ كان اغلب الإنتاج الزراعي يصدّر إلى الاتحاد الروسي والجمهوريات المرتبطة به، انخفاض الطلب المحلي على السلع الغذائية المحلية نظرا لانخفاض المعيشة القياسية، تزايد المنافسة من الاستيرادات إثر تحرير التجارة، تزايد أسعار المدخلات والطاقة، فضلا عن كبح إعانات التصدير. فيما تمثلت تأثيرات البيئة المحلية بإفلاس العديد من المشاريع المحلية، الفوضى الناجمة عن خصخصة الزراعة مما تسبب في خسائر كبيرة في رأس المال.[3]

هذا فضلا عن إن النتائج المخيبة لهذه السياسة وفي ظل تجربة تُعد فتية قد ينتهي أثرها السلبي في الأمد الطويل، ذلك إن المجر تمتلك قاعدة صناعية كبيرة ومتقدمة تكنولوجيا، فضلاً عن قطاع زراعي (يعد سمة للمجر ضمن أوربا) وخدمي متطور، قادر على التأقلم مع الجزء النازل الذي يعبر عنه منحنى (J) وللعودة إلى المنافسة في السوق العالمية، فضلا عن القوة التي تستمدها من شركاءها الأوربيين (الاتحاد الأوربي)، وغيرها من الميزات التي لا تتوفر لأغلب بلدان أوربا الشرقية أو البلدان النامية.

تفاديا لما يحوم حول تحرير التجارة من شكوك، حرص الباحث على تجنب التحيز، والالتزام بالموضوعية التي تقتضي الحياد في الطرح، سنوضح إن ما تقدم من تحليل للوضع الاقتصادي العام، ووضع هياكل القطاعات الرئيسة بالتحديد في المجر للمدة ما بعد التحرير، لا يعني وبأي شكل من الأشكال معنى التحامل على هذه السياسة وإبرازها على أنها سياسة غير مجدية وغير ضرورية في مرحلة ما من عملية التنمية، بل بالعكس تماما، إذ إن ما حصل بعد تبني هذه السياسة من نتائج وتغيرات على صعيد المؤشرات المكونة للهيكل الاقتصادي في المجر والذي نعزو جزءا مهما منها إلى تطبيق منهج ليبرالي (غير مسبوق في المجر) للقطاع الخارجي، كانت استجابة طبيعية لمؤشرات اقتصادية على صعيد الاقتصاد الكلي ليس بإمكان صانعي السياسة الاقتصادية في المجر أو غيرها من البلدان تلافيها، ولكن حرص وموضوعية متخذي القرار في المجر على تحمل التبعات القريبة لهذه السياسة جعل من قرار تبنيها مطلبا ملحا، واعتبر بمثابة البوابة التي سوف ينطلق منها الاقتصاد المجري نحو الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد أملاً في حصد مكاسب الاندماج ومواكبة التطورات الاقتصادية الراهنة في ظل عالم معولم. إن السعي لتشخيص ومحاولة معالجة مواطن الخلل التي رافقت تطبيق هذه السياسة، تجعل منها تجربة تثري محاولات البلدان الأخرى التي هي على أعتاب تطبيق تجربة مماثلة.

1-Martin Banse, and others, The Evolution Competitiveness in Hungarian Agriculture: From Transition To Accession, Paper presented on the IXth EAAE Congress in Warsaw, 1999, P. 3

2 - Martin Banse, Tibor Ferenczi, Country Report on Hungary, European Commission, Directorate-General for Agriculture, 2002 , P. 5.

3 -Anna Burger, The, Situation, Of Hungarian, Agriculture, Paper Presented at International Scientific Conference, Lithuania, 2009, P 3.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- تبين من خلال الدراسة إن تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية في المجر قد أفرزت العديد من التحديات على الصعيد الاقتصادي بصورة عامة ، وعلى الصعيد القطاعي بصورة خاصة.

2- اعتبرت قيم ومعدلات نمو اغلب المؤشرات المكونة للهيكل القطاعي للمدة ما بعد تبني سياسة تحرير التجارة في المجر والتي اتسمت بالتراجع مقارنة بالمدة التي سبقت تحرير التجارة الخارجية، هي نتيجة مباشرة لتبني هذه السياسة.

3- تسيد قطاع الخدمات (من حيث قيم ومعدلات نمو اغلب المؤشرات الاقتصادية) على بقية القطاعات الرئيسة الأخرى كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي للمدة ما قبل وما بعد تحرير التجارة، بالرغم من ان القطاع الصناعي هو القطاع القائد لعملية التنمية في المجر.

4- خلصت الدراسة الى إن زيادة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي (الانكشاف التجاري) الذي تزامن مع تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية في المجر قد رافقه انخفاض في نمو معدلات اغلب المؤشرات الاقتصادية المدروسة .

5- يتمثل الجانب الايجابي من هذه السياسة في المجر، بمقدار الجهود المبذولة من قبل مركز القرار الاقتصادي في تخفيف السلبيات المترافقة مع هذه السياسة، أي أن ايجابيات هذه السياسة كانت نسبية وليست مطلقة.

6- إن تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية في المجر، أدى إلى خسارة أسواقٍ كانت مفتوحة وبقيود مخففة جدا (الاتحاد السوفيتي السابق والبلدان الاشتراكية)، لتصريف منتجاتها وخاصة الزراعية منها، وعدم قدرتها على تعويضها بالكامل، بالرغم من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوربي.

7- على الرغم من إن هذه السياسة كانت غير مسبوقة في المجر، إلا أنها نالت حيزا كبيرا من التخطيط المسبق والجدية في التعامل من أصحاب القرار، فضلا عن الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي يمتلكها المجر، مما خفض السلبيات من جراء تطبيقها.

8- هناك دائما فرصا متاحة للمجر في تخطي أو تخفيف سلبيات هذه السياسة، وذلك لإمكانية الاقتصاد المجري من التأقلم مع الواقع الجديد، مستفيدين من تراكم الخبرات في هذا المجال، فضلا عما سبق ذكره من إمكانيات.

التوصيات:

1- توصي الدراسة بضرورة وجود مرحلة سابقة لمرحلة تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية (إجراءات تحررية انتقائية وطوعية) يتأقلم فيها الاقتصاد المعني مع التغيرات التي تحصل في هياكل القطاعات الاقتصادية الرئيسة من جراء تطبيق هذه السياسة.

2- ضرورة التركيز على تنمية القطاع الأكثر أهمية، كالقطاع الزراعي في المجر، إذ كان هذا القطاع ذا أهمية كبيرة (لأنه يمس الأمن الغذائي للمجر) بين القطاعات الاقتصادية قبل تبني سياسة تحرير التجارة، لذلك فالتركيز على هذا القطاع للمدة ما بعد التحرير تعد أولوية.

3- إذا كان تبني هذه السياسة ضرورة حتمية لتجنب العزلة عن العالم في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فلابد من التعامل معها بواقعية وجدية تفضي إلى رسم سياسات اقتصادية مستقبلية تتلاءم مع الواقع الجديد بشكل يجعل من السلبيات التي ترافق هذه السياسة اقل ضررا.

4- توصي الدراسة بعدم التجني على سياسة تحرير التجارة الخارجية بحد ذاتها (كسياسة اقتصادية) من قبل البلدان التي تبنتها، وذلك لان بروز الجوانب السلبية أو الجوانب الايجابية التي تتمخض من جراء تطبيقها تتوقف على مدى التحضير المسبق ومدى تهيئة الظروف الاقتصادية وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي الملاءمة لإنجاحها.

المصادر:

1 – د. مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص88

2 - د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة، القاهرة، 1966، ص122.

3 - د. عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشيد، بغداد، 2005 ، ص16.

4 - د. حيان احمد سلمان، مؤشر الانكشاف التجاري، بحث منشور في مؤسسة الوحدة للصحافة، سوريا، 2002 ، ص2 .

5 - الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، المجر، www.ar wilkipedia.org

6- Jaleel Ahmad and Jing Yang, trade liberalization in eastern European and the prospected of their international the world trading system, Concordia University, www.cesifo-group.deDocCIDLWP16.

7- ALFRED TOVIAS, Hungary's Export Prospects In the EC Market, Open economic review journal, Volume 3 Issue 2, Netherland, 1992, P.181-202.

8-Gábor Oblath & Ákos Valentinyi, Macroeconomic Policy, Liberalization and Transition: Hungary's Case, Center for Social & Economic Research, Warsaw, 1993, P.3-4.

9- Hungarian center Statistical Office (HCSO), national account, the Production Of (GDP), Budapest, Years and different pages

10- Hungarian center Statistical Office (HCSO), Op. cit, various page.

11- Martin Banse, and others, The Evolution Competitiveness in Hungarian Agriculture: From Transition To Accession, Paper presented on the IXth EAAE Congress in Warsaw, 1999, P. 3

12- Martin Banse, Tibor Ferenczi, Country Report on Hungary, European Commission, Directorate-General for Agriculture, 2002, P. 5.

13- Anna Burger, The, Situation, Of Hungarian, Agriculture, Paper Presented at International Scientific Conference, Lithuania, 2009, P 3.

14- International Monetary Fund, Statistical.

15 - Hungarian center Statistical Office (HCSO).

16 -National Bank Of Hungary, annual Report, 1980 .

17 - Hungarian Statistical Yearbook of industries, 1990 .

18 - Central for Cooperation With European Economic In Transition, (OECD) Economic Surreys, Hungary, (OECD) France, 1991, P.187, 188 , 144, 14.

19 - International Monetary Fund, Statistical Appendix, 1998, P.155.

20 - International Monetary Fund, World economic outlook, Washington, D.C., 1996, P.205.

21- Hungarian center Statistical Office (HCSO), national account, the Production Of (GDP), Budapest, Years and different pages.

22-National Bank Of Hungary, annual Report, 1980. World Development Indicators, 2012.